E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/73/Add.2
27 January 2000
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال، السيـــدة أوفيليا كالسيتاس – سانتوس

إضافة

تقرير عن البعثة إلى غواتيمالا

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـــة
مقدمة	١ - ٥	٣
أولا - حالة البلد	٦ - ٩	٣
ثانيا - بيع الأطفال	١٠ - ٤٩	٤
ألف - البيع لأغراض التبني على المستوى الدولي	١٠ - ٤٥	٤
باء - البيع لأغراض البغاء	٤٦ - ٤٧	١١
جيم - البيع لأغراض أخرى	٤٨ - ٤٩	١٢
ثالثا - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال	٥٠ - ٨٧	١٢
ألف - دور الحكومة	٥٤ - ٥٦	١٣
باء - التحليل الإقليمي	٥٧ - ٨٧	١٤
رابعا - تحليل مقارن	٨٨ - ١١١	٢٠
ألف - بشأن بيع الأطفال لأغراض التبني على المستوى الدولي ..	٨٨ - ١٠٥	٢٠
باء - بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال	١٠٦ - ١١١	٢٤
خامسا -التوصيات	١١٢	٢٥

المرفق: قائمة مختارة بالمنظمات والأفراد الذين قابلتهم المقررة الخاصة أثناء زيارتها ٢٨

مقدمة

١- بناءً على دعوة من حكومة غواتيمالا، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال بزيارة البلد في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وذهبت المقررة الخاصة إلى مدينة غواتيمالا، وإلى تيكوم أومان، وإسكينتلا وكوبان. وخلال هذه الزيارة، تشاورت مع كل من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيين بشأن القضايا ذات الصلة بولايتها.

٢- وتعرب المقررة الخاصة عن شكرها العميق لحكومة غواتيمالا ولجميع الأشخاص الذين حظيت بمقابلتهم لحوارهم الصريح معها. وتأمل في أن تساعد التوصيات المقدمة في نهاية هذا التقرير على اتخاذ كامل الإجراءات لحماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٣- وتعرب المقررة الخاصة أيضاً عن امتنانها الخاص لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا لما قدمه من مساعدة متواصلة لإنجاح البعثة من الناحيتين اللوجستية والموضوعية، ولبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا لما قدمته من تسهيلات النقل الجوي والمساعدات الأمنية للمقررة الخاصة، الأمر الذي مكنها من زيارة أماكن نائية دون تضييع وقت ثمين.

٤- واجتمعت المقررة الخاصة، خلال البعثة، مع وزير الخارجية، ورئيس المحكمة العليا، وأعضاء آخرين في الهيئة القضائية، وممثلين عن مكتب النائب العام، واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام لحقوق الإنسان، وكبار المسؤولين في البرلمان ووزارات الحكومة، وكذلك مع رئيس الشرطة وغيره من المسؤولين عن إنفاذ القانون. واجتمعت أيضاً مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وسفارات كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما اجتمعت مع ممثلي منظمات غير حكومية، ووكالات التبني، ومع السلطات المحلية والدينية والسلطات القنصلية المكسيكية في مقاطعة تيكوم أومان. وأتيحت لها الفرصة أيضاً لزيارة عدد من دور الأيتام في مدينة غواتيمالا.

٥- وترد في مرفق هذا التقرير قائمة مختارة بأسماء الأشخاص وأفراد المنظمات الذين التقت بهم المقررة الخاصة أثناء بعثتها.

أولاً - حالة البلد

٦- يبلغ عدد سكان غواتيمالا ١٠ ملايين نسمة، ومنهم ٥٠ إلى ٦٠ في المائة سكان أصليون ينتمون إلى ٢٢ مجموعة عرقية، وخاصة من أصل المايا. ولكل مجموعة لغة خاصة بها. ويتكلم ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من السكان الأصليين في المقاطعات التي يشكلون فيها الأغلبية لغتهم هم دون غيرها. والزراعة هي المصدر الرئيسي

للدخل. وتصدر غواتيمالا البن، والموز، والسكر، والقطن، فضلاً عن الذرة والتبغ والقمح والكاكاو. وتشكل السياحة عنصراً هاماً في اقتصاد غواتيمالا.

٧- وينتشر الفقر والأمية في غواتيمالا. وبحسب التقديرات، تبلغ نسبة الأسر المعيشية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية التي تعيش في فقر مدقع بـ ٤٦ في المائة. (ومن ناحية أخرى، تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع في مناطق العاصمة ١٢ في المائة). ويوجد تفاوت كبير أيضاً في الثروة في غواتيمالا. وتشير التقديرات إلى أن أغنى ٢٠ في المائة من السكان يكسبون أكثر من أفقر ٢٠ في المائة بثلاثين مرة؛ وتعود ملكية ٧٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة إلى أقل من ٣ في المائة من السكان.

٨- ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين جميع الأشخاص الذين تصل أعمارهم إلى سبع سنوات أو تزيد حوالي ٦٠ في المائة. ومع ذلك، تبلغ نسبة الأمية في المناطق الريفية ٧٠ في المائة من السكان، مقابل ٣٠ في المائة في المناطق الحضرية؛ ولا تستطيع نسبة ٤٠ في المائة من السكان الأصليين أن تقرأ باللغة الإسبانية، لغة البلد الرسمية.

٩- وفي عام ١٩٩٦، وقعت حكومة غواتيمالا على اتفاق سلام نهائي مع جماعة العصابات المسلحة المعارضة، منهية بذلك ٣٠ عاماً من الحرب الأهلية. وأسفرت سنوات النزاع المسلح الداخلي هذه عن ٠٠٠ ٣٤ لاجئ ومليون مشرد داخلياً، أكثر من نصفهم من أطفال.

ثانياً - بيع الأطفال

ألف - البيع لأغراض التبني على المستوى الدولي

١٠- من بين جميع الهموم التي تشملها ولاية المقررة الخاصة، يعتبر بيع الأطفال مصدر قلق خاص في غواتيمالا. ويتم بيع الأطفال و/أو الاتجار بهم، بنقلهم إلى خارج غواتيمالا أساساً لأغراض التبني على المستوى الدولي. غير أن بعض التقارير تشير أيضاً إلى الاتجار بالأطفال بجلبهم إلى غواتيمالا للعمل في مجال البغاء.

١١- وقد أصبح التبني على المستوى الدولي تجارة مربحة نتيجة كبر أعداد الأطفال الذين تيتموا أو جرى التخلي عنهم خلال سنوات الصراع. وما بدأ كجهود صادقة لإيجاد أسر تؤوي بسرعة أشد الأطفال بحاجة لبيت يضمهم، تحول إلى تجارة مربحة عندما بدأ يظهر ذلك الطلب الكبير في البلدان الأخرى على تبني الرضع. وأدت الحالة السائدة في غواتيمالا، بما في ذلك شدة الفقر، وارتفاع معدل المواليد، وعدم وجود مراقبة وإشراف فعالين على إجراءات التبني، إلى استمرار هذه التجارة. وازداد الطلب كثيراً في عام ١٩٩٧ عندما اتخذت دولة هندوراس المجاورة تدابير لمنع التبني غير القانوني في هندوراس.

١٢- وتشهد غواتيمالا حالياً معدلاً مرتفعاً جداً من التبني. ووفقاً لاحصائيات المحاكم، سجلت ٢٥٢ ١ حالة تبنٍ على المستوى الدولي في عام ١٩٩٧، و٣٣٢ ١ حالة تبنٍ في عام ١٩٩٨، و٧٧٢ حالة في الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٩. ويعتبر هذا العدد مرتفعاً جداً إذا قورن، مثلاً، بالعدد في إكوادور، التي يبلغ مجموع حالات التبني بها حوالي ٥٠ حالة في السنة. وتبلغ نسبة حالات تبني الرضع الغواتيماليين على المستوى الدولي ٩٥ في المائة من جميع حالات التبني؛ وتفيد التقارير بأن غواتيمالا رابع أكبر "مصدر" للأطفال في العالم. وتبين إحصاءات مكتب النائب العام لغواتيمالا أن أكبر خمسة بلدان مستقبلة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ كانت البلدان التالية:

حالات التبني الموافق عليها لعام ١٩٩٧

الولايات المتحدة	٨٣١	(٧١ في المائة)
فرنسا	١٦٣	(١٢ في المائة)
كندا	٦٧	(٤ في المائة)
إسبانيا	٥١	(٣ في المائة)
إيطاليا	٤٣	(٣ في المائة)

حالات التبني الموافق عليها لعام ١٩٩٨

الولايات المتحدة	٨٥٤	(٦٢,٣٤ في المائة)
فرنسا	١٦٦	(١٢,١١ في المائة)
كندا	٧٣	(٦,٣٣ في المائة)
إسبانيا	٧١	(٥,١٩ في المائة)
إيطاليا	٣٢	(٢,٣٤ في المائة)

١٣- وتتم بعض إجراءات التبني، بطبيعة الحال، بصورة قانونية تماماً. وفي هذه الحالات، تسلم الأم، أو يسلم الأبوان، الطفل طواعية، أو يكون قد أُعلن سلفاً عن هجر الطفل. غير أنه وفقاً للمعلومات المستقاة، يبدو أن التبني القانوني هو الاستثناء لا القاعدة. ونظراً إلى إمكانية تحقيق أرباح هائلة، أصبح الطفل سلعة تجارية بدلاً من أن يحظى برعاية القانون. ويبدو أن التبني على المستوى الدولي يصحبه في أغلبية الحالات ارتكاب جرائم جنائية، بما فيها شراء الأطفال وبيعهم، وتزوير المستندات، وخطف الأطفال، وإيواء الرضع بانتظار تبني الخواص لهم في منازل وحضانات تنشأ خصيصاً لهذا الغرض.

١٤- وقد أنشئت شبكة من الحضانات، والبيوت الكافلة، والبيوت المؤقتة، والأسر الكافلة. ونتيجة لذلك، انخفض كثيراً عدد الأطفال الذين يوضعون في بيوت حكومية بالمقارنة مع البيوت الخاصة. وتحظى بعض هذه البيوت

بموافقة وزارة الداخلية وتعمل بوصفها دور أيتام أو جمعيات غير هادفة للربح، بينما تقام بيوت أخرى لا لغرض إلا تسهيل عمل شبكة التبني الدولية. وتعد هذه البيوت مخالفة للقانون لمجرد كونها أعمالاً تجارية غير مسجلة لدى وزارة الصحة أو وزارة المالية.

١ - الإطار القانوني الدولي

١٥- صدقت غواتيمالا على اتفاقية حقوق الطفل بموجب مرسوم التصديق رقم ٢٧-٩٠ الصادر عن برلمان الجمهورية في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وكانت غواتيمالا سادس بلد صدق على الاتفاقية. وقدمت غواتيمالا تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل في عام ١٩٩٥ (CRC/C/3/Add.33). وأعربت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية (CRC/C/15/Add.58)، عن تقديرها للدولة الطرف لاعترافها الصريح بالمشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجهها في تنفيذ مبادئ الاتفاقية وأحكامها. ورحبت اللجنة بالخطوات المتخذة من أجل كفالة سلام دائم داخل غواتيمالا، وبخاصة عن طريق تعزيز التمتع بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق السكان الأصليين.

١٦- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء أوجه النقص في نظام تسجيل المواليد إذ إن عدم تسجيل الأطفال يحول دون الاعتراف بهم كأفراد، ودون تمتعهم بإمكانية الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية، ودون حمايتهم من الاتجار والتبني غير القانوني. كما أحاطت اللجنة علماً مع القلق بالمعلومات المقدمة من الدولة الطرف بشأن الكشف عن شبكة تبنٍ غير قانونية، وإزاء كون الآليات الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الطفل ومكافحتها آليات غير كافية وغير فعالة.

١٧- وتعرب المقررة الخاصة من جديد عن قلقها هي أيضاً إزاء هذه الشواغل وغيرها. فلم تنفذ الحكومة بعد قوانين تعكس روح الاتفاقية.

١٨- ولم تنضم غواتيمالا بعد إلى اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي. وكان العذر المقدم إلى المقررة الخاصة في اجتماعها مع وزير الخارجية أن عدم الحصول على نسخة رسمية من اتفاقية لاهاي يؤخر عملية الانضمام إلى الاتفاقية.

١٩- ويظهر من المعلومات المقدمة إلى المقررة الخاصة أن قوانين التبني في غواتيمالا أضعف هذه القوانين جميعها في بلدان أمريكا الوسطى. وتوجد عدة مشاريع قوانين بشأن التبني معلقة في البرلمان ولم تتخذ أية إجراءات بشأنها. بل إن القانون لا يصنف الاتجار بالأطفال ضمن الجرائم. وتفيد التقارير بأن العقوبة على سرقة السيارة أشد من العقوبة على سرقة الطفل.

٢٠- وفي عام ١٩٩٦، كان أهم مشروع قانون في غواتيمالا بشأن الأطفال "مدونة الأطفال والمراهقين". وعملت كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على اعتماده. وفي بداية الأمر، أيّدت جميع الأحزاب السياسية هذه المدونة، غير أنه جرى تسييس المسألة بصورة بالغة. وكان مصدَر المقاومة الرئيسية الأشخاص العاملون في مجال التبني على المستوى الدولي الذين خافوا من أن تسفر زيادة الحماية عن تدخل في مصالحهم الاقتصادية، ذلك أن القانون الجديد يعاقب بالسجن ست سنوات كل من تثبت عليه تهمة الاتجار بالأطفال. وتفيد التقارير بأن العاملين في مجال التبني هؤلاء مسؤولون إلى حد بعيد عن إذكاء الخوف لدى بعض القطاعات المحافظة من أن يقوّض القانون الوحدة الأسريّة. ونتيجة لهذه المقاومة، تم تأجيل تاريخ نفاذ القانون ثلاث مرات.

٢١- واتضح من جل المناقشات التي أجرتها المقررة الخاصة مع الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، أن الاعتراض الحقيقي على القانون "مدونة الأطفال والمراهقين"، هو أن من شأنه أن يمهد السبيل لإصدار قانون التبني المهمل في البرلمان.

٢٢- وأحيطت المقررة الخاصة علماً بأن أول تأجيل لموعد دخول المدونة حيز النفاذ كان بناء على طلب رئيس المحكمة العليا آنذاك؛ ومنذ ذلك الحين، ترددت ادعاءات بأن زوجته واحدة من المحامين المتورطين في الاتجار بالرضّع.

٢٣- ومن المقرر الآن أن تدخل المدونة حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٠، ويؤمل في أن يكون قد تم عندئذ التوصل إلى توافق آراء. وأكد رئيس البرلمان، ليونيل لوبيث رداس، للمقررة الخاصة في اجتماع معها أنه يدرك كل الإدراك المشكلة المتعلقة ببيع الأطفال لأغراض التبني في غواتيمالا وأنه سيعمل بالتأكيد على دخول المدونة حيز النفاذ، وعلى إصدار قانون التبني. وقال إن بعض المسائل لا تزال قيد المناقشة فيما يتعلق بقانون التبني، مثل إقامة منشأة تتولى جميع حالات التبني، وما إذا كان ينبغي أن يكون موظفو هذه المنشأة من العاملين بالحكومة أو من المنظمات غير الحكومية. ويرى ناينث مونينيغرو، رئيس لجنة أنشئت من أجل متابعة التطورات المتعلقة بالمدونة، أن إقامة مركز مستقل للتبني فكرة جيدة. وتتفق جميع الوكالات ذات الصلة - اليونيسيف، والكنيسة الكاثوليكية، وممثلو الهيئات التنفيذية ومختلف الوزارات - على أن "مدونة الأطفال والمراهقين" هامة جدا، ولا سيما أن عدد الأطفال في غواتيمالا يبلغ حوالي ٦ ملايين طفل يمثلون ٥١ في المائة من السكان.

٢٤- وشكلت اليونيسيف، بالتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية للتعليم والاتصال، فريق تحقيق مختص بالتبني، ومن أهدافه زيادة شفافية عملية التبني. وسيقدم الفريق النتائج التي يتوصل إليها إلى البرلمان لمساعدته على النظر في قانون التبني.

٢ - طرق التبني

٢٥- ثمة طريقتان لتبني طفل في غواتيمالا. الأولى تكون عن طريق محام أو كاتب عدل (عملية التبني الخاصة (خارج نطاق القضاء))؛ أما الثانية فتكون عن طريق وكالة تبنٍ أو دار أيتام تعترف بها الحكومة (عملية التبني العامة (داخل نطاق القضاء)). وتبدأ العمليتان إما عن طريق الوالد البيولوجي أو الشخص طالب التبني. ويقدم الوالد البيولوجي إقرارا إلى محامٍ بعرض الطفل للتبني. أما الشخص الراغب في التبني فيعطي المحامي توكيلا رسميا للبحث عن طفل أو للقيام بالأعمال القانونية اللازمة إذا كان قد تم فعلاً العثور على الطفل. وعادة ما يمثل المحامي هو نفسه كلا من الوالدين البيولوجيين والوالدين بالتبني. وتشمل الأعمال القانونية موضوع وثائق الوالدين بالتبني ووثائق الطفل. ووثائق الطفل هي شهادة الميلاد ورضا الوالدين البيولوجيين - عادة الأم - الذي لا رجوع فيه بالتخلي عن حقوق الوالدين. وإذا كان كلا الوالدين على قيد الحياة، قد تكون هناك حاجة أيضا للحصول على إقرار بالتخلي تصدره محكمة القصّر في غواتيمالا، وذلك، مثلاً، لتلبية شروط الهجرة إلى الولايات المتحدة.

٢٦- وبناء على طلب خطي يقدمه المحامي، تعين محكمة الأحوال الشخصية أخصائيا اجتماعيا لإجراء دراسة حالة لظروف الأم البيولوجية للطفل وللظروف العائلية الأخرى، ولدراسة الحياة المنزلية للوالدين بالتبني. وهذه هي مشاركة محكمة الأحوال الشخصية الوحيدة في العملية بأكملها، وهي ليست بالشيء الضروري إلا لحاجة كاتبي العدل أو المحامين المعنيين لخدمات الأخصائي الاجتماعي الذي تعينه المحكمة.

٢٧- وبعد أن يقدم الأخصائي الاجتماعي توصية إيجابية، يقدم المحامي جميع الوثائق إلى مكتب النائب العام لاستعراضها. ولا يهتم مكتب النائب العام إلا بقانونية أو عدم قانونية الوثائق. وفي حالة وجود شك أو اشتباه في أن الأوراق مزورة، يجرى تحقيق؛ وفي حالة وجود أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن جريمة ما قد ارتُكبت، يحال الملف إلى مكتب المدعي العام. وعند الموافقة على الوثائق، يعد المحامي أوراق التبني النهائية ويحصل على شهادة ميلاد جديدة باسم الوالدين بالتبني، ويحصل على جواز سفر غواتيمالي بالاسم الجديد للطفل.

٢٨- ولا تحتاج حالات التبني العامة أو القضائية إلى قرار من المحكمة إلا في الحالات التي يُعرف فيها بوفاة الوالدين أو بهجرهما الطفل، أو عند وجود شك في هوية الأم الحقيقية. وتترك العملية المجال واسعا لتقدير القضاة، وذلك من حيث الوقت الذي تستغرقه العملية والأساس الذي يقوم عليه القرار. ومحكمة الأحداث، لا محكمة الأحوال الشخصية، هي التي يقع عليها أولا مسؤولية الإعلان عن هجر الطفل. وتستغرق هذه العملية سنة تقريباً في الأحوال العادية.

٣ - البحث عن أطفال للتبني

٢٩- كل من تحدثت معه المقررة الخاصة تقريبا في مدينة غواتيمالا أعطى نفس الوصف لكيفية العثور على الأطفال للتبني على المستوى الدولي. فالمحامي أو كاتب العدل الذي يجهز عملية التبني يكون أكثر الأطراف نشاطا

في العملية بأكملها (وأكثر الأشخاص انتفاعا منها)، إذ يقوم بالعثور على الرضّع الذين سيتم تبنيهم، وبتمثيل كل من الأم البيولوجية والمتبنِّي، وبإصدار شهادة التبني. وتفيد التقارير أيضا بأن المحامين الذين يجهزون عمليات التبني، يقومون، بالتواطؤ مع أشخاص آخرين، بإدارة المنازل التي يتم فيها رعاية الأطفال المسروقين أو المشترين، في انتظار إتمام عملية التبني على المستوى الدولي. وتُعرف هذه المنازل باسم "بيوت المهود"، ولكن كثيرا ما يشار إليها على سبيل السخرية باسم "بيوت التسمين".

٣٠- وقبل الاضطلاع بالبعثة، أعربت المقررة الخاصة عن رغبتها في الاجتماع مع أعضاء نقابة المحامين في غواتيمالا. وفي بداية الأمر، رفضت النقابة طلب المقررة الخاصة، غير أن أعضاء النقابة غيروا رأيهم مع اقتراب نهاية الزيارة، وتمكنت المقررة الخاصة من إجراء حوار مثمر معهم. وانتهزت المقررة تلك الفرصة لكي تبين أنها لا تعارض فكرة التبني ذاتها، سواء كان التبني على المستوى الوطني أو الدولي، وأن زيارتها إلى غواتيمالا لم تكن بغرض المفاضلة بين هذا وذاك. فاهتمامها ينصرف إلى دراسة الادعاءات المتعلقة ببيع الأطفال، بصرف النظر عن أغراض العملية. وأكدت أنها تعتبر أن بيع الطفل أمر بغيض بطبيعته حتى عندما تكون النوايا مثالية، إذ إن في بيع الطفل انتهاكاً لحقوقه كإنسان وبه يتحول الطفل إلى سلعة تباع وتشترى.

٣١- ووفقا للمعلومات الواردة، تدفع شبكات البحث عن أطفال (عادة من النساء)، التي تعمل لحساب المحامين، حوالي ٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة إلى القابلات في الأرياف من أجل تسجيل ولادة طفل لا وجود له، باستخدام اسم زائف للأم الطبيعية. وعند دفع مبلغ آخر قدره ٥٠ دولارا تقريبا، "تصبح" امرأة أخرى هي الأم وتعطَى رضيعاً - يكون عادة مسروقا - ويطلب منها أخذ الرضيع إلى مدينة غواتيمالا للتخلي عنه لأغراض التبني. وتوقع المرأة على وثائق كاتب العدل بالتخلي عن "طفلها"، ويوضع الرضيع في بيئة كافلة تمهيدا لإجراءات عملية التبني.

٣٢- وفي تيكوم أومان، علمت المقررة الخاصة عن حالة أختين تعملان في الاتجار بالرضّع. وتقومان بالتعاقد مع النساء عندما يصبحن حوامل، إما عن طريق الإقناع أو الخداع. وعندما هاجمت الشرطة منزل الأختين، وجدت فيه ملابس أطفال ونساءً حوامل. واعتُقلت الأختان وحكم على إحداهما بالسجن لمدة ٦-٧ أشهر، غير أنها عادت إلى ممارسة النشاط ذاته بعد الإفراج عنها. وتمكنت المرأة من استئناف "تجارتها" على الرغم من معرفة الجميع بأنشطتها في المنطقة.

٣٣- ويوجد كتاب عدل ومحامون يشترون الأطفال عندما يكونون مجرد أجنة في أرحام أمهاتهم. ويرتب المحامون وكتاب العدْل عملية الشراء إما شخصيا أو عن طريق وكلاء ووسطاء. بل إن كاتب العدل يشرف على عملية الولادة ويرعاها.

٣٤- ويجرى تحقيق مع قاضية في محكمة القصّر يُزعم أنها اشتركت في شبكة الاتجار. ويبدو أنها اشتركت في الإعلان عن هجر أطفال مسروقين وإحالتهم إلى وكالة التبني ذاتها.

٣٥- ويُزعم أن وسيلة أخرى للحصول على الرضّع لأغراض التبني على المستوى الدولي تتمثل في خداع الأمهات الأميات أو تخديرهن حتى يبصمن على أوراق قانونية بيضاء يتم تعبئتها فيما بعد ليظهر وكأنها إعلان بالموافقة على التخلي عن الرضيع لأغراض التبني. ثم يهدد المحامون الأمهات إذا ما حاولن استرداد أطفالهن. وغالبا ما تكف هذه الأمهات الخائفات اللواتي يجهلن القانون عن محاولة استرداد أطفالهن بألم شديد ويفترضن أن أحداً لا يسعه أن يفعل شيئا لمساعدتهن لأنهن فقيرات.

٣٦- وبصورة عامة، يفضل الباحثون عن الأطفال التعامل مع الأمهات اللواتي لم يسجلن ولادة أطفالهن بعد، أو لم يلدن بعد. ويلجأ الباحثون إلى وسطاء من أجل التعرف على نساء حوامل قد يكنّ، بسبب الفقر أو البغاء، على استعداد للتخلي عن أطفالهن أو لبيعهم. وتتم عملية البحث في أماكن مثل الأسواق، وعيادات الأطباء، وحتى في المستشفيات.

٣٧- ويمثل أطفال البغايا نسبة عالية من الأطفال الذين يتم التخلي عنهم لأغراض التبني على المستوى الدولي. ولا تعرض على البغايا أموال مقابل الطفل فقط، بل يحصلن أيضا على دعم مالي أثناء فترة الحمل وبعد الولادة.

٣٨- وعندما لا ينجح الباحثون في إقناع الأم البيولوجية بالتخلي عن طفلها، كثيرا ما يلجأون إلى التهديد بل وسرقة الطفل. وفي اسكينتلا، أحيطت المقررة الخاصة علما بحالة بغي كانت حاملاً وتعرضت للتهديد بالقتل من جانب صاحب الحانة حيث كانت تعمل إذا لم تتخل عن طفلها لغرض التبني. وكان صاحب الحانة يعمل بالتعاون مع قابلة، وأُخذت المرأة الحامل إلى بيت القابلة وظلت محبوسة فيه مع غيرها من البغايا الحوامل حتى ولدت طفلها. ولم ترَ الطفل بعد ذلك.

٣٩- وتأتي نسبة أصغر من الأطفال من أسر تعيش في فقر مدقع، وتتخلى عن أطفالها لأسباب اقتصادية. وتتألف مجموعة أخرى من أطفال نساءٍ ريفيات يذهبن إلى العاصمة للولادة ثم يتخلين عن أطفالهن للتبني أو للبيع قبل العودة إلى منازلهن.

٤٠- ومن التطورات المقلقة التي أحيطت المقررة الخاصة علما بها التعاقد مع نساء لكي يلدن أطفالاً، ثم يقمن بتسجيلهم ورعايتهم لمدة ثلاثة أشهر، والتخلي عنهم بعدئذ للتبني. وأثناء فترة الثلاثة أشهر، يحصلن على رعاية طبية، وأغذية، وأموال. وبعد التوقيع على أوراق التبني، يوضع الطفل في حضانة. وعلمت المقررة الخاصة عن امرأة ولدت ستة أطفال، وتخلت عنهم جميعاً لأغراض التبني.

٤١- وتحصل بعض النساء أيضا على أجر مقابل التخلي عن أطفالهن داخل مستشفى أو بالقرب منه. ويُدفع للأمهات سلفا مبلغ من المال من أجل ترك الطفل، وكثيرا ما يدخلن المستشفى تحت أسماء مستعارة. ثم يُرسل الرضع إلى دار من الدور المعتمدة لدى الدولة. وفي الحالات التي يكون ترك الطفل فيها مرتباً سلفاً، تأخذ الأطراف

صاحبة المصلحة الأم إلى المستشفى وتحضر جميع جلسات التحري اللازمة لتحديد مكان الطفل بعد أن يرسل إلى دار.

٤٢- وكثيرا ما يضطلع بأنشطة غير قانونية في المستشفيات. فمن المعروف أن العاملين في مستشفيات الولادة يقومون بتزوير سجلات الولادة، وأن الأخصائيين الاجتماعيين يسهلون عمل إقرارات التخلي، وأن الأطباء يقدمون معلومات خاطئة إلى الأم البيولوجية فيقولون إن الرضيع مريض وفي حالة خطرة. وكثيرا ما لا تتمكن الأم الفقيرة، بسبب قلة الأموال، من العودة إلى المستشفى يوميا لزيارة الوليد الذي يختفي بعد ذلك أو يُعلن عن هجره. وأحيانا، عندما تأتي النساء الحوامل اللواتي وافقن على بيع أطفالهن إلى المستشفى، تكون بحوزتهن بطاقة هوية باسم الوالد بالتبني. وبالتالي، تصدر شهادة الميلاد باسم المشتري، الأمر الذي يلغي الحاجة إلى المرور بإجراءات التبني.

٤٣- ويبدو أن بعض موظفي المستشفيات متورطون في هذه التجارة. فتسرّب المعلومات بشكل منتظم إلى خارج المستشفى بشأن الرضع الموجودين فيه. ومن السهل جدا للأشخاص ذوي المصلحة، خاصة الذين يعملون في السفارات، أن يحصلوا على هذه المعلومات. وفي اسكينتلا، قالت عاملة في أحد المستشفيات إلى المقررة الخاصة إن طبيبا في المستشفى طلب منها الاتصال به فور قدوم طفل جديد. بل إن قاضيا يملك بيتاً للتبني زارها في المستشفى سائلا عن "توفر" أطفال فيه.

٤٤- وثمة قابلات يعرضن مراجعات طبية بالمجان في عياداتهن للنساء الحوامل، وكثيرا ما يتم إقناع النساء خلال ذلك الوقت ببيع أطفالهن. (وفي اسكينتلا، تسكن بعض هذه القابلات في كولونيا، وبورتالس، وبالميراس ديل نورتي، وفي بورت سان خوسيه). وإذا وافقت النساء، يلدن في العيادة، ثم يغادرن دون الطفل، ولكن بحوزتهن الأموال المدفوعة لهن. وتفيد التقارير بأن إحدى هذه العيادات تقع في نفس المبنى الذي يعمل فيه محام يعنى بقضايا التبني.

٤٥- وانفضحت أعمال الأمهات الزائفات اللواتي يقدمن أطفالهن للتبني عندما بدأت السفارة الكندية إجراء فحوصات للحمض الخلوي الصبغي (DNA) على الرضع وعلى "أمهاتهم" في عام ١٩٩٧. وظهرت نتائج كثيرة تقول إن النساء اللواتي يتخلين عن الأطفال لسْن الأمهات البيولوجيات. ونظرا للاهتمام الموجه إلى حالات تبني الأطفال غير القانونية من غواتيمالا، تطلب حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الآن إجراء فحص للحمض الخلوي الصبغي لجميع الرضع الذين يتم تبنيهم من غواتيمالا.

باء - البيع لأغراض البغاء

٤٦- أحيطت المقررة الخاصة علما بحالات عدة تتعلق ببيع أطفال لأغراض البغاء أثناء زيارتها إلى تيكوم أومان. وكانت إحدى القضايا تتعلق بسبعة قاصرين يعملون بالبغاء، كان قد بيع اثنان منهم. وكان عمر الأطفال يتراوح بين ١٤ و١٦ سنة عندما بدأوا يعملون بالبغاء. وحرموا تماما من حرياتهم، ورسمت عليهم وشوم رغم

إرادتهم، وأجبروا على شرب الكحول وتعاطي المخدرات، وإذا اشتكى الزبون ضُربوا بعصا من حديد. وحكم على الزوجين اللذين أجبراهم على البغاء بالسجن ١٣ سنة لأحدهما و٦ سنوات للآخر، ولكن خفضت التهم بعد الاستئناف، إلى الإغواء والقوادة، ووقعت عليهما غرامة فقط ثم أفرج عنهما.

٤٧- ويباع العديد من هؤلاء الأطفال إلى القوادين. وأبلغ مسؤولون حكوميون المقررة الخاصة بأنه يوجد في غواتيمالا أطفال من السلفادور، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، لأغراض البغاء، بصورة تشابه كثيرا وجود أطفال غواتيماليين في تلك البلدان للسبب ذاته.

جيم - البيع لأغراض أخرى

٤٨- لم يظهر بيع الأطفال لأغراض أخرى غير التبني أو البغاء في أي مكان في غواتيمالا باستثناء بعض التقارير المثيرة بشأن بيع الأطفال لأغراض عمليات زرع الأعضاء التي ظهرت قبل حوالي أربع سنوات. غير أنه لم يتم أبداً إثبات أي حالة وتلاشت الإشاعات. ولم يتمكن موظفو منظمة الصحة العالمية في غواتيمالا الذين حققوا في التقارير من إقامة دليل على الادعاءات. ويعتقد بعض الأفراد أن الإشاعات كانت جزءا من حملة منظمة لزيادة الاستياء من الأجانب، وبخاصة أثناء مفاوضات السلام.

٤٩- وفي هذا الصدد، كانت هناك قضية تتعلق بسائحة أمريكية كانت تلتقط صورا للأطفال. واعتقلت المرأة وأخذت إلى العاصمة إذ ساد شعور بالخوف من أنها تريد سرقة الأطفال لأغراض زرع الأعضاء. وكان رد فعل الغواتيماليين عنيفا، ووقعت أحداث شغب دمرت المبنى الذي كانت السائحة تحتجز داخله. غير أن التحقيق اللاحق لم يقم الدليل على التهم الموجهة إليها وأسقطت القضية.

ثالثا - الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال

٥٠- نتيجة للنزاع المسلح، يوجد حوالي ٠٠٠ ١٥٠ يتيم و٠٠٠ ٥٠ أرملة، معظمهم من السكان الأصليين. وقد أدت أعمال العنف والمجازر في أوائل السبعينات والثمانينات إلى حرمان آلاف الأطفال الغواتيماليين من أحد الوالدين أو كليهما. وكثيرا ما شهدت قرى السكان الأصليين هلاكا لم يبق معه فيها إلا عدد ضئيل من الأشخاص القادرين على رعاية الأطفال. وكان مصير العديد من الأيتام البقاء في مخيمات اللاجئين، أو في دور الأيتام، أو في شوارع المدن دون أن يرعاهم أحد من الكبار.

٥١- وفي عام ١٩٩٤، أشارت التقديرات إلى بلوغ عدد أطفال الشوارع ما بين ٥٠٠ ١ و٠٠٠ ٥ طفل في غواتيمالا، وكان معظمهم في مدينة غواتيمالا. وتبلغ نسبة الإناث من أطفال الشوارع ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، ويتراوح عمر ٦٥ في المائة من جميع أطفال الشوارع في مدينة غواتيمالا بين ١٠ سنوات و١٧ سنة؛ وتبلغ نسبة

الأطفال دون العاشرة ٣ في المائة. ويأتي معظم هؤلاء الأطفال (٦٠ في المائة) من مدينة غواتيمالا ذاتها، وتأتي النسبة المتبقية من أرياف غواتيمالا أو من هندوراس أو السلفادور.

٥٢- ويعزى تشرد الأغلبية الساحقة من أطفال الشوارع إلى أن آباءهم قد اعتدوا عليهم أو هجروهم. وتفيد التقارير بأن نسبة ٦٤ في المائة من أطفال الشوارع الإناث تعرضن لاعتداءات جنسية من جانب أفراد الأسرة. ومصادر الدخل الرئيسية لهؤلاء الأطفال هي السرقة، أو البغاء، أو الشحاذة؛ وتشير التقديرات إلى أن نسبة مرتفعة جدا تصل إلى ٩٠ في المائة من أطفال الشوارع يتعاطون مواد مخدرة، فيستنشقون صمغ الأحذية أو مرقق الدهانات.

٥٣- واعترف مفوض الشرطة للمقررة الخاصة بأن كثيراً من الأطفال يعملون في مجال البغاء في غواتيمالا، وتتراوح أعمار معظمهم بين ١٥ و١٧ سنة. ويدخل العديد من القاصرين مجال البغاء وهم يحاولون السفر شمالا إلى الولايات المتحدة. وأبلغ مفوض الشرطة المقررة الخاصة عن حالة تتعلق برجل غواتيمالي يتجر ببنات صغار من نيكاراغوا لإدخالهن إلى الولايات المتحدة لأغراض البغاء. وسرد عليها أيضا بعض المشاكل التي يواجهها فيما يتعلق بمعاملة رجال الشرطة لأطفال الشوارع. وكان المفوض قد بدأ التحقيق في ادعاءات تتعلق بتدخلات رجال الشوطة فيما يتعلق بأطفال الشوارع ومضايقتهم جنسيا، وطلب إلى منظمة "كاسا أليانثا" غير الحكومية أن تساعده في الاتصال بأطفال الشوارع. ويشعر مفوض الشرطة أن صورة الشرطة الوطنية بدأت تتحسن وأن هناك درجة عالية من الثقة فيها لدى معظم قطاعات المجتمع الغواتيمالي، بما في ذلك وسائط الإعلام وأحزاب المعارضة.

ألف - دور الحكومة

٥٤- شاركت حكومة غواتيمالا في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال المعقود في ستوكهولم في عام ١٩٩٦، واضطلعت بأعمال من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ولكن لم تكلف أي وكالة حكومية بالمسؤولية عن إجراءات المتابعة. ولا توجد سياسات عامة واضحة أو ممارسات مؤسسية يمكن أن تساهم في حماية الأطفال وإنقاذهم من البغاء.

٥٥- وينص القانون على عقوبات تصل إلى السجن ست سنوات للترويج للبغاء، ولكن عندما تقوم الشرطة بحملات فجائية على بيوت الدعارة، لا يعتقل إلا البغايا الأطفال. فإذا كانوا غواتيماليين أخذوا إلى مراكز الحماية. وإذا كانوا من بلدان أخرى في المنطقة أخذوا إلى الحدود لكي يعودوا إلى بلدهم الأصلي.

٥٦- وأجرى مركز تقديم المشورة والتشخيص والمعالجة للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي دراسة استقصائية لأطفال الشوارع الذين أحالتهم إليه منظمة "كاسا أليانثا" في عام ١٩٩٢. وقام مائة وثلاثة وأربعون طفلا من أطفال الشوارع بتعبئة استمارات استبيان. وكانوا جميعاً ضحايا اعتداءات جنسية، ومن بينهم ٥٣,٢ في المائة اعتدى عليهم أقرباء، و٣٨,٤٦ في المائة اعتدى عليهم غرباء. وعندما طلب منهم تحديد أول شريك جنسي، أجاب ٢٣,١ في المائة منهم أنه الوالد، و١٨,٩ في المائة أنه العم أو الخال، و٨,٧ في المائة أنه الأخ، و٤,٢ في المائة أنه

ابن العم أو ابن الخال، و٥,٦ في المائة أنه الصديق، و١,٤ في المائة أنه الرفيق للفتاة، و٣٩,٩ في المائة أنه شخص غريب. وقال أغلبية الأولاد (٧٠,٦ في المائة) إنهم يختلطون جنسياً بشريك أو شريكين في اليوم الواحد. وكان جميع الأطفال يعملون في مجال البغاء، ولكنهم لا يستخدمون الواقي الذكري كما لا يستخدمه شركاؤهم. وأبلغ جميعهم أنهم مصابون بمرض ينتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وبخاصة حلأ الأعضاء التناسلية (٧٨,٣ في المائة) وداء السيلان (٤٦,٦٥ في المائة). وكان جميع الأطفال من مدمني المخدرات. وكان استنشاق الصمغ أكثر الممارسات انتشارا، بسبب توفره وسعره وسهولة نقله وتخزينه. كما أنهم يشربون الخمر ويتعاطون الماريوانا والمهدئات و"الكراك".

باء - التحليل الإقليمي

١ - مدينة غواتيمالا

٥٧- بغاء الأطفال جلي جداً في مدينة غواتيمالا. وتقدر الشرطة أن أكثر من ٠٠٠ ٢ فتاة وفتى يُستغلون في أكثر من ٦٠٠ بيت دعارة في العاصمة وحدها. وقد أكدت هذه الحالة المنظمة غير الحكومية "رادا بارنن". ولا تتوافر أية تقديرات عن أنحاء غواتيمالا الأخرى ولكن يعتقد أيضاً بوجود أطفال يمارسون البغاء في مناطق أخرى. وشاهدت المقررة الخاصة بنفسها أثناء جولات ليلية في المدينة بصحبة مسؤولين من منظمة "كاسا أليانسا"، أطفالا صغيري السن جداً يعرضون أنفسهم للبغاء في الشوارع.

٥٨- ويعرف سائقو سيارات الأجرة المناطق التي يمكن فيها العثور على الأطفال، وعن طريق هؤلاء السائقين يمكن الوصول إلى الأطفال في المدينة لاستغلالهم جنسياً. وينقل السائقون الأطفال ويأخذونهم إلى الزبائن. وفي إحدى الحالات، توقفت سيارة أجرة بالقرب من مجموعة أطفال، وركبت السيارة فوراً وغادرت المكان طفلة عمرها ١٠ سنوات كانت المقررة الخاصة تتحدث معها.

٥٩- وعلمت المقررة الخاصة بوجود بيت دعارة في "لاس غولوندريناس"، توجد فيه فتيات تتراوح أعمارهن بين ٨ سنوات و١٢ سنة.

٦٠- والأولاد يمارسون البغاء مثل البنات. وكان الأطفال الذين شاهدتهم المقررة الخاصة، كلهم تقريباً، يستنشقون الغراء أو المواد المذيبة. واعترفوا صراحة بطبيعة أنشطتهم في الشوارع ولم يحاولوا إخفاء أي شيء عن المقررة الخاصة.

٦١- وأعربت "لجنة النساء والقصر والأسرة" عن قلقها إزاء حجم العنف ضد الأطفال، ومعظمه عنف جنسي. وأفاد أعضاء اللجنة أن آليات الاستجابة ليست فعالة. ومن أمثلة ذلك أن أعضاء اللجنة أبلغوا منذ سنتين عن اغتصاب فتاة عمرها ٧ سنوات، غير أنه لم يجر حتى الآن أي تحقيق مفصل في القضية.

٦٢- واختطف أشخاص مجهولون طفلة كانت تعتزم الإدلاء بشهادتها أمام المقررة الخاصة واحتجزوها لمدة ٣٢ ساعة. ثم أفرج عنها غير أن مختطفيها لم يعيدوا إليها البيان الكتابي الذي كانت قد أعدته لتقديمه إلى المقررة الخاصة.

٢ - تيكوم أومان

٦٣- تضرر بشدة إقليم سان ماركوس، حيث تقع تيكون أومان، بسبب النزاع المسلح. وتعرضت فتيات كثيرات للاغتصاب والقتل، وشردت فتيات أخريات أو أصبحن لاجئات في بلدان مجاورة. وزاد النزاع من حدة الفقر ودمر نسيج المجتمع. وألصقت بالفتيات اللائي اغتصبن وصمة العار وقلل ذلك كثيراً من فرص زواجهن. وأصبحت هذه الفتيات هدفاً سهلاً بوجه خاص أمام القوادين. وتقع تيكوم أومان على الحدود بين غواتيمالا والمكسيك، وكثيرا ما يطلق عليها "تيخوانا الصغرى" لأنها تشبه مدينة تيخوانا الواقعة بين المكسيك والولايات المتحدة. وتيكوم أومان هي البوابة الشمالية للراغبين في قطع الحدود من المكسيك إلى الولايات المتحدة. ويدر الاتجار بالأشخاص دخلاً هائلاً على "الذئاب الأمريكية"، أولئك الذين يقطعون الحدود بالأشخاص الراغبين في دخول الولايات المتحدة.

٦٤- وأقر معظم من أجرت المقررة الخاصة مقابلات معهم بوجود بغاء أطفال. وتشير التقديرات إلى وجود نحو ٤٥٠ امرأة وفتاة يمارسن البغاء في تيكوم أومان وفي ٤ مناطق أخرى في سان ماركوس، ٢٥ في المائة منهن قاصرات. والزبائن ليسوا من السياح وإنما هم عادة من السكان المحليين أو المسافرين، وفيهم رجال قادمون من بنما متجهون إلى الشمال. وتتراوح أعمار الفتيات من ١٤ إلى ١٨ سنة، وبعضهن فتيات صغيرات يبلغن من العمر ١٢ عاماً والظروف التي تمارس فيها الفتيات الصغيرات البغاء هي نفس الظروف التي توجه البالغات. فيجبرن على العمل في الحانات ويتلاعب بهن أصحابها. وتعمل في الحانات بعض النساء ممن فقدن أطفالهن ويشتبه في أن يكون أصحاب الحانات قد باعوا هؤلاء الأطفال للتجار. وعلمت المقررة الخاصة بحالة امرأة اختطف وليدها لبيعه. ومعظم الفتيات الغواتيماليات المحليات اللائي يُدفعن إلى البغاء ينشأن فيما يبدو في بيوت دعارة أو يكن قد تعرضن لاعتداءات جنسية من قِبل آبائهن أو يكن قد دخلن مجال البغاء عن طريق الخداع.

٦٥- وأطفال البغايا معرضون بشدة للاستغلال. وفي حملة شنها موظفو إنفاذ القوانين على حانة وراءها بيت غير ظاهر، عثر الموظفون على ٤ فتيات قدمن من هندوراس بعد أن قتل إعصار ميتش أسرهن. ولم يتعرض صاحب الحانة إلا لغرامة بمبلغ ٠٠٠ ٢ كتزال، ثم أفرج عنه. ويتردد معظم الناس لسوء الحظ في تقديم شكاوى ضد أصحاب الحانات لخوفهم من الانتقام، وتقديم الشكوى أمر لا بد منه لكي تحصل الشرطة على أمر بالتفتيش.

٦٦- والبغاء غير شرعي؛ إلا أن بيوت الدعارة تستتر أحياناً وراء واجهات العديد من المطاعم والحانات. وتبدو الدولة وكأنها لا تسيطر على بيوت الدعارة هذه، وأصحابها لا يكشفون أبدا عن أعمار الفتيات. ولا يبذل السكان المحليون أي محاولات لإنقاذ الفتيات من البغاء؛ والمتاجرون بالأشخاص منظمون تنظيما جيداً للغاية. وترى السلطات المحلية أن المشكلة بالغة التعقد بدرجة يصعب التصدي لها، وهي لا ترى بديلاً عن القبض على الأطفال.

٦٧- وكانت تصحب المقررة الخاصة خلال زيارتها الليلية لتيكوم أومان الأخت أنخيليكا، وهي راهبة تدير ملجأ للفتيات المعوزات، ولا سيما الفتيات اللائي يمارسن البغاء. وكان حضور الراهبة أنخيليكا مفيدا لحث الفتيات اللائي يعملن في الحانات على التحدث بصراحة مع المقررة الخاصة. والحانات مصطفة على الشارع الرئيسي في تيكوم أومان، وتوجد بيوت للدعارة خلف الحانات. وأتيحت للمقررة الخاصة فرصة التحدث مع ٦ فتيات، كلهن ما زلن قاصرات أو كن قاصرات عندما بدأن ممارسة البغاء. وأعلنت إحداهن أن عمرها ٢٣ سنة وأنها قدمت إلى غواتيمالا من السلفادور قبل ٥ سنوات. غير أنها أبلغت المقررة الخاصة في أثناء الحديث أن لها طفلا عمره ٣ سنوات كانت قد أنجبته عندما لم يكن عمرها أكثر من ١٣ سنة. ولوحظ أن جميع الفتيات يحلمن بترك البغاء بسبب مخاطره وبسبب رغبتهن في الاشتغال بمهن محترمة. وأعربت إحدى الفتيات عن رغبتها في كسب قدر من المال يكفيها لقطع الحدود والوصول إلى أختها في كاليفورنيا. وبلغ المقررة الخاصة أنه لا توجد أي منظمات ترعى شؤون الأطفال في تيكوم أومان عدا المأوى الذي تديره الراهبة أنخيليكا.

٦٨- والتحيز العنصري يشكل صعوبة أخرى أمام الأطفال في سان ماركوس. والتحيز متفش حتى في صفوف هؤلاء السكان متعددي الثقافات، وحتى في صفوف السكان الأصليين. وأطفال الأسر التي تعيش في المرتفعات الذين يقدمون للعمل في مزارع سان ماركوس كثيرا ما يتعرضون للإيذاء، بدنياً أو جنسياً. وينقطع هؤلاء الأطفال عن الدراسة في أوقات الحصاد ويجب عليهم أن يعملوا ساعات طويلة لتتمكن أسرهم من العيش.

٦٩- وأبلغ القنصل المكسيكي في تيكوم أومان المقررة الخاصة أن تيكوم أومان، نظرا إلى أنها تقع على حدود يسهل جدا قطعها، تجتذب عناصر إجرامية من غواتيمالا والمكسيك كليهما. وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات متفشيان حتى في صفوف الفتيان والفتيات، ونسبة الجنوح عالية. ولا يكاد يوجد تنسيق بين مختلف السلطات المحلية في مجال التصدي لهذه المشاكل. غير أن القنصل أعرب عن ثقته بأنه يمكن اتخاذ تدابير تعاونية بين البلدين من أجل حماية الأطفال نظرا إلى أن كلا البلدين قد وقع اتفاقية حقوق الطفل.

٣ - إيسكوينتلا

٧٠- إيسكوينتلا منطقة صناعية بدرجة كبيرة وفيها توجد مصانع ملابس وأنشطة تجارية أخرى. تجتذب إيسكوينتلا النازحين من جميع أنحاء غواتيمالا الذين يبحثون عن عمل.

٧١- والبغاء ظاهر جدا في إيسكوينتلا، وبخاصة في المنطقة ١، وبصفة أساسية في الشارعين الخامس والسادس. وعدة حانات في هذه المنطقة مشهورة بأن بها فتيات صغيرات يعملن بغايا. وجرى إبلاغ المقررة الخاصة عن وجود امرأة في سانتا لوسيا من المعروف أنها تعرض للبغاء فتيات تتراوح أعمارهن بين ٧ و٩ سنوات. والمتنزه الرئيسي، الذي يقع أمام قصر البلدية ومخفر الشرطة مباشرة والقريب جدا من الكنيسة، هو المكان الذي يقصده الأطفال بعد المدرسة لعرض أنفسهم للبغاء. وأبلغت جمعية نساء إيسكوينتلا المقررة الخاصة بأن عضوات الجمعية يشاهدن فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٧ سنة وهن يعرضن أنفسهم في المتنزه كل ليلة.

٧٢- وفي اجتماع مع محافظ المقاطعة ومسؤولي المدينة والمدرسين والأخصائيين الصحيين والمنظمات غير الحكومية، جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن بغاء الأطفال متفش حقاً في إيسكوينتلا. وفي مستوطنة سان فيليبي، ثمة أمهات يأخذن بناتهن البالغات من العمر ما بين ٨ سنوات و١٢ سنة إلى سجن الرجال مرتين في الأسبوع في أيام الزيارة لعرضهن على السجناء. ويكسب الأطفال ما يتراوح بين ٣ و٥ كتزالات للزبون الواحد. وأعرب المدرسون عن شعورهم بالإحباط لأنهم يعجزون عن التدخل عندما تسحب الأمهات أطفالهن من المدارس لهذا الغرض. كما أعرب المدرسون عن قلقهم بشأن صحة الأطفال وأعلنوا عن تخوفهم من أن تكون الفتيات قد أصبن بفيروس نقص المناعة البشرية. وقيل إن فتاتين انقطعتا قبل فترة وجيزة عن التعليم بسبب الحمل.

٧٣- ويعجز الموظفون الطبيون من المركز الصحي عن القيام دون ترخيص من الوالدين بفحص الأطفال الذين يمارسون البغاء أو الذين يتعرضون لأذى جنسي. ولا يوافق الكثير من الآباء على إجراء الفحوص، مما يثير شكوكا حول تواطؤ الآباء في بغاء أطفالهم. وأبلغ الموظفون الطبيون المقررة الخاصة بأنهم يعلمون بحالات أطفال تقل أعمارهم عن ٥ سنوات أصابتهم أمراض من النوع الذي ينقل عن طريق الجنس.

٧٤- وبلغ المقررة الخاصة أن معظم الفتيات العاملات في بيوت الدعارة يحملن وثائق هوية مزيفة. ويفد الكثير منهن من السلفادور بعد أن يُخدعن ويُوعدن بعمل شريف. وإذا سئلت الفتيات عادة ما يجبن أنهن قد تعاقدن للعمل كنادلات، غير أنهن قد اختطفن في الواقع. وتحتجز الفتيات ولا يفرج عنهن إلا عندما تفتش الشرطة الحانة، الأمر الذي يتيح لهن الفرصة للذهاب إلى مراكز الصحة؛ وهناك يتضح في العادة أنهن قاصرات. وبحكم ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في البلد يتردد العاملون الصحيون كثيراً في إنفاق أي وقت في ملاحقة أصحاب الحانات من الناحية القانونية، ذلك أن هذه العملية تعد إضاعة للوقت.

٧٥- وأبلغ أحد عمال إحدى المستشفيات في إيسكوينتلا المقررة الخاصة عن فتاة تبلغ من العمر ٩ سنوات تركتها والدتها في بيت دعارة. واغتصب ابن صاحب بيت الدعارة الفتاة وضربها ضربا مبرحاً نقلت على إثره إلى المستشفى، وعندئذ جرى تحقيق في شأن بيت الدعارة. واكتشفت الشرطة أن الفتاة كانت قد احتجزت فيه لغرض البغاء، وأحيلت القضية إلى محكمة الأحداث. بل إن الطفلة تعرضت في المستشفى للتهديد من جانب ابن صاحب هذا البيت. ثم أودعت الفتاة في ملجأ للأيتام.

٧٦- وأبلغ ممثلون عن "برنامج المجتمع المحلي لحماية الأطفال والشباب في إيسكوينتلا" المقررة الخاصة بوجود مآوى رخيصة جدا في إيسكوينتلا يدفع فيها طفل الشارع ٣ كتزالات للنوم على الأرض. وهذه المآوى شديدة الاكتظاظ ويسكنها أناس من كل الأنواع، بمن فيهم مدمنو الخمور والمخدرات. وكثيرا ما يتعرض الأطفال للإيذاء الجنسي، غير أن معظمهم يستنشقون الغراء فلا يبلغون أحداً بما يحدث.

٧٧- وفيما يلي بعض المشاكل التي وجه إليها انتباه المقررة الخاصة والتي تمثل عوامل أخرى تزيد من سهولة تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي التجاري:

(أ) تتعرض فتيات كثيرات للإساءة على أيدي أفراد أسرهن ولا تقف الأمهات إلى جانبهن تشد من أزرهن؛

(ب) وتتعرض فتيات كثيرات للإساءة في المدارس. وبلغت المقررة الخاصة، على وجه التحديد، حالة فتاة في بيتالايو كتب المدرس على جسدها أسماء العضلات. وقدمت والدتها شكوى، غير أن وزارة التربية رفضت طرد المدرس. وانتهى الأمر إلى نقل المدرس إلى مدرسة أخرى، وتلقت الوالدة تهديدات تلفونية جعلتها تحجم عن مواصلة شكواها؛

(ج) ومن شأن جهل كثير من الآباء وافتقارهم للتعليم أن يزيد من هشاشة أوضاع أطفالهم. ويصاب أطفال كثيرون بأمراض تناسلية وتعتقد الأمهات أنهم يصابون بها في مراحيض المدارس التي عادة ما تكون وسخة، فيعزو الآباء الأمراض التي يصاب بها أطفالهم إلى المدرسين؛

(د) لا يأخذ الكثيرون من الآباء أطفالهم إلى المركز الصحي، حتى وإن شكّوا في تعرض الطفل لإيذاء جنسي، خوفاً من تدخل الشرطة في المسألة، ومن ثم تدخل وسائط الإعلام؛

(هـ) أُعرب أيضا عن القلق إزاء طبيعة البرامج التلفزيونية المتاحة للأطفال. فلا توجد رقابة على مضمون البرامج؛ وقيل إن بإمكان الأطفال مشاهدة صور إباحية في كل الأوقات.

٤ - كوبان

٧٨- معظم الأهالي في كوبان سكان أصليون، وهم أساساً من أهالي كيشي (نحو ٨٥ في المائة) وبوغومشي (٣ في المائة). ويقال إن منطقة كوبان تأتي في ترتيب الفقر بعد "كيشي" وإنها أضعف المناطق إسهاماً في مجالات السياسة الوطنية جميعها. ويرى سكان كوبان أنهم أكثر الناس تعرضا للتمييز. وتشهد كوبان أعلى نسبة أمية في البلد، ذلك أن ٩٥ في المائة من النساء أميات. وتعزى هذه النسبة إلى قلة المدارس التي يمكن الالتحاق بها، وتلك على أية حالة لا تدرِّس إلا باللغة الإسبانية، وإلى التمييز ضد البنات في التعليم، إذ يتوقع عادة ألا تعمل النساء خارج البيت. وتوجد مدارس في جميع بلديات كوبان الخمس عشرة، غير أن كثيراً من القرويين يوجدون في الجبال بعيدين عن المراكز البلدية حيث المدارس.

٧٩- وفي اجتماع مع المونسنيور خيراردو هومبيرتو فلوريس، جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن حظ كوبان أدنى ما يكون من حيث التغطية التعليمية - فلا يتاح الالتحاق بالمدرسة إلا لنسبة ٣٥ في المائة من الأطفال في سن الدراسة. ولا يوجد إلا ٦٩٣ مدرسة في ٢٠٠ ٣ قرية. غير أن تحسناً ملحوظاً سُجِّل مؤخراً، ويعزى جزئيا إلى جهود الكنيسة. وثمة مشروع تعليمي يديره قسيس ويشمل ٧٠٠ مدرسة ريفية بها الآن نحو ٠٠٠ ٤٥ تلميذ من السكان

الأصليين وأكثر من ١ ٠٠٠ مدرس، هم أيضاً من السكان الأصليين. غير أن بعض المدرسين لم يتخرجوا بعد وما زالوا يدرسون للحصول على شهادات تربوية.

٨٠- ولعل أشد مشكلة تواجه الأطفال في كوبان هو الاستغلال في العمل، ولا سيما في مزارع البن التي يُفوض على الأطفال العمل فيها في سن مبكرة جدا. ويتعين على أصحاب المزارع قانونا إيفاد عمالهم الأطفال إلى المدارس، غير أن هذا الواجب لا يمتثل له سوى عدد قليل جدا.

٨١- ويتفشى البغاء في كوبان، وذلك بسبب الفقر وأيضا بسبب العنف وسوء المعاملة داخل الأسرة. وقد بدأت المشكلة عام ١٩٨٥ عندما استقر الناس حول المدينة وتركوا قراهم المدمرة. وفي منطقة ألتا فيراباز، دُمّرت ١٠٠ قرية وشرد ٤٠ في المائة من السكان - اضطروا لترك قراهم للبقاء أحياء. وجميع المستوطنات أحزمة فقر تحيط بالمدينة، وأصبحت مشاكل جسيمة.

٨٢- وحتى عام ١٩٩٨، وهو وقت ليس ببعيد، لم يكن يتسكع في الشوارع سوى الذكور. ومع ذلك، فمنذ أوائل عام ١٩٩٩ بدأت الفتيات يظهرن أيضا في الشوارع. وفي إحدى الحالات، كان ثمة أطفال يسرقون أشياء لحساب ٣ أشخاص كبار - أحدهم غواتيمالي والآخران من السلفادور - دفعوا للأطفال أسعار الأشياء المسروقة في شكل مخدرات. وقبض على الأطفال واتهموا رسميا ولكن أفرج عنهم لاحقا بعد إسقاط التهم عنهم.

٨٣- وأبلغت شرطة كوبان المقررة الخاصة بأن بغاء الأطفال يوجد عموما، فيما يعتقد، حول المتنزه الذي يتجمع فيه الأطفال. ويتزايد تردد الفتيات على المتنزه وعرضهن أنفسهن فيه، ولا حيلة للشرطة في ذلك لأن الفتيات يغادرن المتنزه مع رفاقهن للذهاب إلى أماكن خاصة أو إلى فنادق. وبالقرب من المطار في كوبان، يوجد معسكر جيش تذهب الفتيات إليه أيضا للبغاء. كما يشتد خطر الانزلاق إلى البغاء أمام الفتيات العاملات في المطاعم والمقاهي. فهذه الفتيات يعتدن على شرب الخمور ويسهل أن يعرض الزبائن عليهن ممارسة البغاء.

٨٤- وممارسة العنف ضد الفتيات داخل الأسرة شائع جدا في كوبان. وتتعرض فتيات كثيرات لأذى جنسي من جانب أفراد أسرهن. وتعزى هذه المعاملة إلى عدة عوامل، بما في ذلك أن أسراً كاملة كثيرا ما تعيش في غرفة واحدة فقط. وثمة أيضا تقارير تبعث على الذعر تفيد بوجود ممارسات ثقافية في بعض الجماعات العرقية حيث يكون الوالد هو من يفض بكارة ابنته. وتحاول حكومة غواتيمالا مكافحة هذه الممارسة بتنظيم حملة وطنية.

٨٥- وتخضع فتيات أخريات للإيذاء الجنسي من جانب أصحاب المزارع وأرباب العمل الآخرين فيها حيث تعمل أسرهن. ومعظم أصحاب المزارع الكبيرة من "لادينوس" (Ladinos)، وهم أناس من أصلٍ ألماني كانت الدولة قد منحتهم فيما مضى أراضي. وفتيات الريف مهددات بوجه خاص لأنهن يعملن في مناطق معزولة. وقليل جدا من الفتيات هن اللائي يفلتن من التحرش بهن بسبب التصور العام، تصور أن النساء والفتيات هن ببساطة أهداف جنسية.

٨٦- ويصعب جداً على هذه الفتيات وعلى أسرهن الوصول إلى المرافق الحكومية. ويعزى ذلك جزئيا إلى صعوبة الوصول إلى الكثير من هذه المناطق، ولا سيما المناطق الجبلية، ويعزى أيضا إلى نقص الموارد. ففي إحدى الحالات، اغتصبت فتاة صغيرة وأنجبت طفلا ولكنها لم تتمكن من تقديم شكوى ضد الوالد المزعوم للطفل، أي مدرسها، إذ اقتضت السلطات إجراء فحص للحامض الخلوي الصبغي (DNA) الذي لا يمكن إجراؤه إلا في الولايات المتحدة، وهو بالتالي مفرط التكلفة. وأسفرت التعديات الجنسية عن عدد كبير من الأمهات غير المتزوجات، ولا سيما في ألتا فيراباز. والإجهاض هو الآخر ممارسة شائعة، وإن لم يجر علنا.

٨٧- ويوجد في كوبان، على الرغم من مشاكلها الكثيرة، أدنى معدل للجنوح في غواتيمالا.، وتعزى هذه الميزة إلى وجود منظمات السكان الأصليين وإلى الشبكات الأسرية القوية التي تحتويها المجتمعات المحلية الأصلية.

رابعا- تحليل مقارن

ألف - بشأن بيع الأطفال لأغراض التبني على المستوى الدولي

٨٨- يُعتزم في هذا الفرع تقديم تحليل للحالة العامة لبيع الأطفال من أجل تبنيهم على المستوى الدولي. وليس مقصوداً أن يكون التحليل تحليلا مقارنا لعمليتي التبني داخل غواتيمالا والتبني على المستوى الدولي. ولا يراد أيضاً مناقشة مساوئ أو مزايا إحدى العمليتين على الأخرى.

٨٩- وتود المقررة الخاصة التشديد على أن من الصعب جدا تكوين نظرة شاملة دقيقة عن بلد ما خلال زيارة لمدة أسبوعين، وبخاصة بلد متنوع بقدر تنوع غواتيمالا. غير أن برنامج الزيارة المكثف مكّن المقررة الخاصة من فهم الحالة في غواتيمالا فهما كافيا يصح أساساً لتوصياتها.

٩٠- والتبني في غواتيمالا أمره مستقيم حقاً، فيما يبدو، ولا يشكل أي خطر على الأطفال. أما التبني على المستوى الدولي فأكثر إثارة للمشاكل ومن شأن الافتقار إلى المبادئ التوجيهية الواضحة، في شكل تشريع أو سياسة عامة، مصحوبا بمصالح اقتصادية مكتسبة، إثارة مجموعة من المسائل المعقدة تجعل المناقشة الموضوعية، ناهيك عن أية مناقشات أخرى، أمراً صعباً جداً. والمقررة الخاصة على يقين من أن الاتجار غير المشروع بالرضع والأطفال الصغار لأغراض التبني على المستوى الدولي يوجد في غواتيمالا على نطاق واسع. وستعدد المقررة الخاصة بعض أوجه الضعف القائمة في نظام يفضي إلى ممارسات شنيعة يتحول فيها الأطفال إلى سلع تجارية تعرض للمزايدة بأعلى الأسعار. ويرد بيان أوجه الضعف هذه في الفقرات التالية.

٩١- إن قرار ترك مسألة عملية التبني للمحامين أو لكاتبي العدل أو لمحاكم الأسرة قرار يصدر ظاهريا عن الشخص الذي يعرض الطفل للتبني. غير أن المحامي الذي يتناول عملية التبني هو الذي يتخذ القرار في الواقع، وهو تبنٍ يكاد يكون دائما خاصاً لأن المحامي تكون له السيطرة الأكبر على الأمور ويمكنه كسب المزيد من المال. وفي

المؤتمر الذي عقدته المقررة الخاصة في دار "هوغار رافائيل أيايو"، إحدى دور اليتامى الأربع التي توفد الحكومة إليها الأطفال المتخلى عنهم وغيرهم من الأطفال المعوزين، أشارت الراهبات اللائي يدرن دار اليتامى هذه أن عملية تبنٍ واحدة من أصل ٣٠ عملية تجهز عن طريق دور اليتامى بوصفها عملية قضائية. وتجري، على الصعيد الخاص، عمليات التبني الأخرى المتبقية على أيدي المحامين. واشتكت الراهبات من أن المحامين يحاولون إقناع الآباء بعدم إيداع أطفالهم في دور اليتامى. ويفضل الآباء أيضا الاتصال بالمحامين لأن المحامين يعطونهم أموالا.

٩٢- والمصلحة العليا للطفل المعروض للتبني قلما تراعى في كامل عملية التبني. وفي ظل معظم الترتيبات، لا يكون للوالدين البيولوجيين أي رأي في اختيار الشخص الذي سيصبح والد الطفل بالتبني. وكاتب العدل/المحامي هو الذي يختار من يتبنى الطفل، ومن المستبعد جدا أن يعرض كاتب العدل أو المحامي الطفل لتتبناه أسرة في غواتيمالا حيث لا تكلف إجراءات التبني سوى ٠٠٠ ٣ كتزال (نحو ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). ويفضل كاتب العدل أو المحامي عرض الطفل ليتبناه زوجان أجنبيان ربما يكونان على استعداد لدفع مبلغ يصل ٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن مصلحة الطفل العليا تهمل بالكامل، وتصبح عملية التبني صفقة تجارية بحتة.

٩٣- والمشاركة السطحية من جانب محاكم الأسرة ومكتب النائب العام في عمليات التبني الخاصة أو تلك التي تتم خارج نطاق القضاء لا تتيح فرص أي رقابة فعالة على إجراءات التبني. وفي الحوار الذي أجرته المقررة الخاصة مع رابطة المحامين المشاركين في عمليات التبني، أكد المحامون أن كامل عملية التبني تخضع لرقابة حكومية صارمة إذ يجب على المحامين عرض حالات التبني ليس فقط على محاكم الأسرة وإنما أيضاً على مكتب النائب العام. غير أن الاجتماعات التي عقدت مع محاكم الأسرة ومكتب النائب العام كشفت غير ذلك؛ فبينما تكلف محكمة الأسرة أخصائياً اجتماعياً بالنظر في الحالة فإن هذه المحكمة لا تشرف على الأخصائي أثناء سير العملية. وبالمثل، فإن مكتب النائب العام يكتفي باستعراض المستندات المقدمة إليه ولا يمكنه النظر في كيفية الحصول عليها. ودور مكتب النائب العام هو مجرد ضمان الامتثال للمتطلبات المستندية؛ ولا يتعدى عمله النظر في الأوراق.

٩٤- وفي الحالات التي لا بد أن يقدم فيها إعلان تخلٍ عن الطفل صادرٍ عن محكمة القصّر، كثيرا ما يتطلب الأمر فترة انتظار طويلة قد تدوم ٧ سنوات، ولا سيما في حالة الأطفال الموجودين في المؤسسات الحكومية أو الدينية أو في دور الحضانة الخيرية. وأتيحت للمقررة الخاصة فرصة زيارة عدد من دور اليتامى ، وفيها استمعت إلى المشاكل الشائعة فيما يتعلق بما تواجهه هذه الدور من صعوبات في عمليات التبني القضائية تتجاوز بكثير ما تواجهه في عمليات التبني الخاصة على أيدي المحامين. ونظرا إلى أن الأطفال الموجودين في دور اليتامى أطفال متخلى عنهم أساسا، فإن من واجب هذه الدور اللجوء إلى محكمة القصّر للحصول على إعلان التخلي المطلوب. وتستغرق العملية سنوات، وكثيراً جداً ما يعتبر الطفل المعني غير قابل للتبني عندما تتلقى الدار الإعلان المطلوب. غير أن المحامين الذين يتناولون عمليات التبني الخاصة يكونون قادرين على الحصول على إعلان التخلي عن الرضيع حتى قبل ولادته.

٩٥- وفي دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية للتعليم والاتصالات، ظهر أن من أصل ٩٠ حالة تبنٍ، كانت هناك ٧٩ حالة تبنٍ خاصة رتبت بين الوالدة البيولوجية والمحامي مباشرة و١١ حالة فقط رتبت عن طريق دور اليتامى. وثبت أن دور اليتامى والمؤسسات القائمة مليئة بأطفال لا يتبناهم أحد. وتثير هذه الحالة مخاوف أن يكون الأطفال الذين يجري تبنيهم بسرعة أطفالا استقدموا لهذا الغرض، بينما يظل في مؤسسات اليتامى الأطفال الذين يحتاجون فعلا إلى أسر.

٩٦- وإجراءات التبني تنقصها الشفافية إلى حد كبير. فعندما تجري عملية التبني على أيدي محامين، لا يتحقق أحد من أصل الطفل ولا توجد أي متابعة أو رصد للإجراء. وقد تكون عملية التبني قانونية فعلا من حيث أنها تتفق مع القانون، غير أنها قد تكون مصحوبة بشوائب. ويستغل المحامون مبدأ "الولاية الطوعية" الذي بموجبه لا يشارك القاضي في إجراءات التبني. وأفيد بأن ٩٩ في المائة من حالات التبني تجري على أيدي محامين وكاتبي عدل، وأن حالات التبني على المستوى الدولي تستأثر بنسبة ٩٥ في المائة من المجموع.

٩٧- وأتعاب المحامين وكاتبي العدل لا تخضع لأي تنظيم، الأمر الذي يساهم كثيراً في زيادة تكاليف التبني. وأفيد بأن تكاليف التبني على المستوى الدولي قد تكون مرتفعة فتتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذه مبالغ تمكّن المحامي من تقديم الحوافز أو العمولات إلى الباحثين عن الأطفال لأغراض التبني، وإلى حلقات الاتصال في المحاكم وفي مختلف الوكالات الحكومية من أجل تسهيل التبني.

٩٨- ويصعب جدا التثبت من أصل الطفل في حالات التبني الخاصة التي توكل فيها الأم أمر الطفل مباشرة إلى محامٍ. وكثيرا ما لا يقوم الأخصائي الاجتماعي بزيارة المنزل بسبب ضيق الوقت أو لأن الأخصائي الاجتماعي يكون متواطئاً مع المحامي. وجرى إبلاغ المقررة الخاصة، في حوارها مع قضاة محكمة الأسرة، بأن العناوين، ناهيك عن البيانات الأخرى، التي تقدمها الأم البيولوجية كثيراً ما تكون وهمية. كما جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن بعض المحامين يتناولون ما يصل إلى ١٥ حالة تبنٍ شهريا باستخدام نفس الأخصائي الاجتماعي. والأخصائيون الاجتماعيون يشكلون جزءاً من موظفي محكمة الأسرة، غير أن هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين يتصرفون في إجراءات التبني على مسؤوليتهم الخاصة وهم محلفون وغير خاضعين لإشراف المحاكم. وتقابلت المقررة الخاصة مع قاضية أرادت أن يكون لها سيطرة أفضل على عملية التبني؛ إلا أنها تعرضت لتهديدات وتلقت هيئة الإشراف على المحاكم شكاوى ضدها.

٩٩- ويمكن أن تبدأ إجراءات التبني في أي مكان في البلد. والنساء اللائي يخترن في المقاطعات ينصحن المحامون بالذهاب إلى مدينة غواتيمالا لولادة أطفالهن، فمن الأسهل كثيراً هناك أن يسيطر المحامون على إجراءات التبني وأن ينتهجوا طرقاً غير نظامية. وتتوافر لدى محاكم الأسرة في المقاطعات تسهيلات أفضل للتثبت من أصل الطفل وحالة الأسرة. كما يلزم أن يستوثق المحامون من حضور الأم فورا عندما يحين الوقت لإبلاغ المحكمة أو السفارة بموافقتها على تبني طفلها. وأفاد أحد الأشخاص المعنيين بإصدار التأشيرات في السفارة الفرنسية بأن المحامين يقدمون العون إلى الأمهات في مدينة غواتيمالا لحين انتهاء عملية التبني ضماناً لعدم اختفائهن.

١٠٠- وهناك من يفضل كثيراً عمليات التبني على المستوى الدولي على عمليات التبني الوطنية. وكما تبين أعلاه، يكاد المحامون المعنيون بالتبني يختارون دائما التبني على المستوى الدولي. وفيما يلي بعض الأسباب الأخرى التي تفسر قلة حالات التبني على المستوى الوطني:

(أ) إن معظم الغواتيماليين لا يقدرون على دفع تكاليف التبني الباهظة؛

(ب) إن كثيراً من عمليات التبني المحلية هي بمثابة ترتيبات غير رسمية فيما بين الأقرباء وليست عمليات تبن رسمية في حد ذاتها؛

(ج) إن بعض عمليات التبني المحلية لا تسجل بوصفها عمليات تبن إطلاقا، وإنما تسجل، بعد تزوير المستندات، بوصفها حالات ولادة عادية؛

(د) إن ارتفاع معدل الولادة في غواتيمالا يعني نسبياً قلة عدد الأسر الغواتيمالية التي ليس لديها أولاد؛

(هـ) إن الأسر الغواتيمالية الراغبة في التبني تضع شروطاً أكثر صرامة عموما من حيث الأطفال الذين ترغب الأسر في تبنيهم، من حيث لون الشعر والعينين والأصل العرقي وغير ذلك؛

(و) إن الغواتيماليين قلما يتبنون أطفالا علنا؛ فهم يفضلون التبني السري ليس لأنه أقل تكلفة فحسب وإنما أيضا لأنهم لا يرغبون في أن يعرف الناس أن الأطفال الذين لديهم ليسوا في الواقع أطفالهم بالولادة. وبالتالي، فإن الإحصاءات لا تعكس في الواقع الصورة الحقيقية.

١٠١- ويتيح نظام قيد الأشخاص في السجل المدني الفرصة لجميع أنواع التزوير. فالوثائق تختلق. وثمة حالات يبحث فيها الوسطاء عن أزواج فقراء ليس لديهم الإمكانيات لتقديم شكاوى. ويطلب الوسطاء إلى هؤلاء الأزواج توقيع توكيل لمحام مقابل مبلغ مالي لكي يمكن الحصول على جواز سفر باسم طفلهم. ثم يصدِّق على التوكيل كاتب عدل. وتستخدم هذه الوثيقة وجواز سفر ذلك الطفل لطفل آخر. وقام ماريو تاراثينا، وهو رئيس سابق للجنة البرلمانية الغواتيمالية المعنية بحماية القاصرين، بإبلاغ المقررة الخاصة بأن من السهل في غواتيمالا الحصول على أي وثيقة مقابل بضعة سنتات، بما في ذلك الحصول على شهادة ميلاد.

١٠٢- ونواقص النظام بلغت حداً أدى إلى غرائب صارخة. فقد بلغ المقررة الخاصة أن امرأة أنجبت "شرعيا" ما معدله ٢,٥ طفل شهريا، عرضتهم للتبني، وأن جميع الحالات استوفت الشروط القانونية - أي ٣٣ طفلا من نفس المرأة في غضون سنتين ونصف. وقد اكتشفت هذه الحالة عن طريق قسم التأشيرات في سفارة الولايات المتحدة، غير أن ٣٣ طفلاً كانوا آنذاك قد غادروا غواتيمالا فعلاً. وفي حالة أخرى، جرى ما مجموعه ٤٠ عملية تبن في سنة

واحدة في مدينة صغيرة جدا اسمها كاتارينا، في سان ماركوس. وجرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن هذا العدد يعادل أكثر من نصف مجموع عدد المواليد في كاتارينا في سنة واحدة.

١٠٣- وبلغت الحالة الراهنة حداً أصبح يجري فيه التشجيع على إيجاد الأطفال لعرضهم على الآباء الراغبين في التبني بدلا من البحث عن آباء يرغبون في تبني أطفال هم بحاجة إلى التبني. بل ثمة إعلانات على شبكة الإنترنت في هذا الصدد - وتكون التكلفة أعلى بقدر ما يكون الطفل أصغر سناً. ويمكن للآباء بالتبني المحتملين انتقاء الطفل بحسب السن، والجماعة العرقية، والمعلومات المتعلقة بالأم، وما إليها.

١٠٤- وفي مجرى الدفاع عن نظام التبني الراهن في غواتيمالا، أبلغ ممثل معهد قانون الأسرة المقررة الخاصة بأن قضية التبني من القضايا التي تستغل لأغراض سياسية. فهناك ضوابط فعالة، ومن غير الصحيح أن معايير التبني ليست واضحة. كما أن التبني من العمليات الخاضعة لرقابة صارمة في غواتيمالا. والقانون ٥٤٧٧ الذي تقرر بموجبه مبدأ الولاية الطوعية في عمليات التبني، قانون نموذجي متقدم جدا تأخذ به بلدان أخرى. وقد سن هذا القانون لأن المحاكم قد اجتاحتها قضايا التبني. وقد نص القانون على تمكين المحكمة، إذا لم يكن في المسألة نزاع، من تفويض هذه الأمور لمحام متخصص محترف. وقيل إن هذه الإجراءات تخضع دائماً لإشراف أجهزة الدولة ورقابتها، وأن من يعنيهم الأمر من المحامين إنما يقومون بأعمال محددة تخضع أيضا لرقابة الدولة. ونتيجة لذلك، فقد نظم الإجراء بأكمله. وبدلاً من أن تستغرق عملية التبني سنة أو سنتين، يمكن ألا تستغرق ربع هذا الوقت؛ وهذا أمر هام وبخاصة للطفل الذي يحتاج لحضانة والديه الجديدين بسرعة.

١٠٥- وكان من رأي معهد قانون الأسرة أن يستمر نظام التبني على حاله - يُعنى به محامون على علم بإجراءاته - لأن جعل الرقابة على التبني من سلطة الدولة يشجع على الفساد ويقلل من احتمال العثور على أسر تتبنى الأطفال. كما أثار هذه المسألة ممثل سفارة الولايات المتحدة الذي كان من رأيه أن تكليف السلطات الحكومية بكامل الرقابة على إجراءات التبني، على الرغم من أوجه ضعف النظام الراهن، لن يحرر نظام التبني من الفساد ومن المكاسب المالية الشخصية للأفراد، وربما يسفر عن بقاء المزيد من الأطفال في دور اليتامى.

باء - بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال

١٠٦- البغاء هو الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الأكثر شيوعا ووضوحا في غواتيمالا. ومن المعروف أيضا أن الأطفال يستخدمون في إنتاج المواد الإباحية، غير أن السرية المحيطة بهذا النوع من الاستغلال تزيد من صعوبة إثباته.

١٠٧- وبغاء الأطفال موجود بدرجات متفاوتة في جميع الأماكن الأربعة التي زارتها المقررة الخاصة، مدينة غواتيمالا، وإيسكوينتلا، وتيكوم أومان، وكوبان. والأسباب التي تدفع الأطفال إلى هذا النوع من الاستغلال أسباب متشابهة جدا على وجه العموم. وأكثر العوامل شيوعا هو تفكك الأسرة، مما يحرم الأطفال من أفضل وسائل الحماية.

والأطفال المهمشون هم الأطفال المهددون أكثر من غيرهم بالاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، مثلما هو الحال في أماكن أخرى من العالم. وكثير من الأطفال الذين قدموا إلى غواتيمالا بين نهاية عام ١٩٩٨ ووقت زيارة المقررة الخاصة في عام ١٩٩٩ قدموا من السلفادور وهندوراس نظرا إلى أنهم فقدوا أسرهم أو مصادر دخل أسرهم عندما دمر إعصار ميتش هذين البلدين.

١٠٨- والأساليب المستخدمة في اختيار الأطفال للبغاء في غواتيمالا مشابهة جدا للأساليب المستخدمة في أنحاء أخرى من العالم. فيغرى الأطفال بالوعود لشغل وظائف مشروعة أو لسكب إيرادات ضخمة وإذا بهم يجدون أنفسهم تحت رحمة الوسطاء.

١٠٩- وتعرب المقررة الخاصة من جديد عن قلقها إزاء الروابط الوثيقة بين إدمان المخدرات والبغاء و/أو التصوير الإباحي، وهي روابط جلية جدا في جميع أنحاء البلد، ولا سيما فيما يتعلق بأطفال الشوارع. وتبدو المخدرات جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأطفال في الشوارع وفي الحانات وبيوت الدعارة.

١١٠- وفي مدينة غواتيمالا وفي إيسكوينتلا، يتعرض أطفال الشوارع لخطر البغاء بقدر ما يتعرض له الأطفال العاملون في الحانات وفي بيوت الدعارة وفي البيوت الخاصة المغلقة على أهلها. وأطفال الشوارع ما زالوا غير ظاهرين بهذه الدرجة في تيكوم أومان وكوبان، غير أن الدلائل تشير إلى احتمال تزايد أعدادهم بسرعة كبيرة.

١١١- وأطفال السكان الأصليين أسهل الضحايا للإيذاء الجنسي والاستغلال التجاري، وما إلى ذلك. والأطفال الذين تيتموا في الحرب الأهلية أو تشردوا يواجهون صعوبة كبيرة في التأقلم في مكان عيش جديد ومع أناس ذوي ثقافات وخلفيات عرقية مختلفة. والتمييز على أسس عرقية واجتماعية وإثنية واقتصادية، بل وعلى أسس جغرافية ولغوية، ليس تمييزاً ملموساً جداً في أذهان الناس العاديين في الشوارع فحسب وإنما هو تمييز واضح جدا كذلك في السياسات الحكومية.

خامسا- التوصيات

١١٢- تود المقررة الخاصة تقديم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي إصدار كلّ من "قانون الأطفال والمراهقين" وقانون التبني وإعمالهما دون مزيد من التأخير، ويعقب ذلك تنظيم حملة وطنية لنشر الوعي بأحكام القانونين في صفوف المجتمع بأكمله. وينبغي أن يُجرَّم بغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية وأن تحدد بوضوح عناصر ذلك البغاء والاستخدام؛

(ب) ينبغي ألا تجرى عمليات التبني إلا على أيدي هيئات الدولة. وينبغي أن يكون جميع الفنيين المعنيين، من الأخصائيين الاجتماعيين إلى القضاة، على مستوى عالٍ من التأهيل وأن تدفع لهم مرتبات عالية، وذلك

لوضع نظام للتبني يكون فعالاً وكفؤاً، وتقليل فرص إغراء المعنيين على قبول مبالغ مالية، أيا كان حجمها، لتسهيل عمليات التبني المشكوك في شرعيتها. ومن الناحية النموذجية ينبغي إنشاء مركز مستقل تكون له الولاية في جميع مسائل التبني، من انتقاء والدي القاصر، على أساس إجراء دراسة لتحديد مدى صلاحيتهما لتبني الطفل مثلا، إلى تقديم الدراسة وجميع المستندات اللازمة لصدور قرار قانوني بالتبني؛

(ج) ينبغي للحكومة أن تشرك جميع القطاعات المعنية، بما في ذلك ممثلون عن دور اليتامى القانونية، في صياغة السياسات والتشريعات المتعلقة بتبني الأطفال؛

(د) يجب أن تحدد بوضوح الأدوار التي ينبغي أن تنهض بها جميع الأطراف الفاعلة المختلفة ذات الصلة بعملية التبني وأن تكون تلك الأدوار شفافة وأن يلتزم بها؛

(هـ) ينبغي أن يذهب الأخصائيون الاجتماعيون في زيارات منزلية إلى بيت الأم البيولوجية للتأكد من رغبتها في عرض طفلها للتبني؛

(و) ينبغي تسجيل دور الحضانة "Casas cunas" ورصدها بعناية؛

(ز) عندما تفحص شهادة التخلي عن الطفل، ينبغي ملاحظة ألا يكون الفقر من أسباب عرض المرأة طفلها للتبني. وينبغي بذل كل جهد ليبقى الطفل في حضن أسرته وفي حضن الجماعة العرقية التي ينتمي إليها. وإذا تعذر ذلك، فمن الأفضل أن يتبنى الطفل آباء غواتيماليون يليهم الأجانب الذين يقيمون في غواتيمالا، ويليهم في المقام الأخير الآباء الأجانب المقيمون في الخارج؛

(ح) عندما يقدم الطفل الغواتيمالي للتبني ويغادر البلد، قلما ترد بعد ذلك أية معلومات عن حياته. وثمة حاجة لاستكشاف سبل الرصد المتواصل لحياة الطفل، وخاصة إذا كان التبني غير معترف به في البلد الذي ينقل إليه الطفل؛

(ط) تحتاج غواتيمالا بشدة إلى عدد أكبر بكثير من المدارس، وأن تكون جميع هذه المدارس مجهزة، وبخاصة في المناطق الريفية، ولا سيما كوبان. وينبغي أن يتاح التعليم لجميع الأطفال، بغض النظر عما إذا كان باستطاعتهم دفع رسوم التسجيل المدرسية أم لا؛

(ي) ثمة حاجة للتعليم مزدوج اللغة في المدارس، ولتوافر المعلومات بلغتين ولإثارة وعي الكبار بحقوق الطفل. وينبغي أن يكون التعليم ابتكاريا في طرقه، بما في ذلك بتحسين وسائط الإعلام المطبوعة ووسائط البث، التي ينبغي أن تبث باللغات المحلية فضلا عن البث باللغة الإسبانية؛

(ك) ينبغي بذل جهود أكبر للتصدي لمشكلة أطفال الشوارع، وهي مشكلة آخذة في التزايد فيما يبدو. وفي هذا الصدد، ينبغي توعية أفراد الشرطة وجميع موظفي إنفاذ القوانين باحتياجات هؤلاء الأطفال، وينبغي أن تعالج بفعالية حالات استخدام العنف من جانب الشرطة ضد أطفال الشوارع مع الإعلان عنها على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يتعلم الأطفال من البرامج الدراسية أن أفراد الشرطة أصدقاء لا أعداء مع تنمية ثقة الأطفال بضباط الشرطة؛

(ل) ينبغي للشرطة أن ترصد بصورة أفضل الأماكن التي يتجمع فيها أطفال الشوارع، ولا ينبغي لها أن تكتفي بجمع شتات هؤلاء الأطفال. فعليها أن تعمل أيضاً مع منظمات، من قبيل منظمة "كازا أليانسا"، لكفالة حماية أطفال الشوارع وتشجيعهم على إيجاد أنماط عيش بديلة. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومة تقديم دعم أكبر للمنظمات التي تحاول مساعدة هؤلاء الأطفال، وخاصة بتوفير الموارد لإنشاء وصون المآوى والمراكز التي يمكن لهؤلاء الأطفال اللجوء إليها؛

(م) يجب التصدي لمشكلة تفشي إدمان المخدرات، وذلك بشن حملات وطنية جماهيرية. ويكاد يكون جميع أطفال الشوارع الذين قابلتهم المقررة الخاصة مدمني مخدرات أو غراء أو كحول، ويجب التصدي لهذه الأوضاع؛

(ن) ينبغي إنشاء محاكم أحداث في جميع مقاطعات غواتيمالا ومدنها. ويوفد حاليا الكثير من الجانحين صغار السن الذين ينسب إليهم ارتكاب جرائم إلى مدينة غواتيمالا لمحاكمتهم، وقد ينتهي بهم الحال إلى الحجز في إصلاحية أو في مركز اعتقال أحداث لفترات طويلة بعيدا عن أسرهم؛

(س) يجب على الحكومة أن تتصدى على سبيل الأولوية، بواسطة الحملات التثقيفية والمبادرات التشريعية، لحالات تفشي زنا المحارم، ولا سيما الممارسة القائمة في بعض المجتمعات المحلية المتمثلة في قيام الوالد بفض بكارة ابنته؛

(ع) ينبغي وضع البرامج لإعادة تأهيل جميع الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية، سواء كانت جرائم زنا محارم أو جرائم ذات طبيعة تجارية، ورصد الموارد الكافية لتلك البرامج؛

(ف) شاركت غواتيمالا في مؤتمر ستوكهولم وتعهدت بالعمل من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، ولكن لم تكلَّف وكالة حكومية بمسؤولية المتابعة. وبالتالي، فالمقررة الخاصة توصي بشدة بإقامة مركز تنسيق لتولي المسؤولية في هذا الصدد؛

(ص) ينبغي أن تلتزم الحكومة، بواسطة ترتيبات ثنائية وإقليمية مع البلدان المجاورة، بالقضاء على الاتجار بالأطفال.

المرفق

قائمة مختارة بالمنظمات والأفراد الذين قابلتهم المقررة الخاصة أثناء زيارتها

فريدي أوتشايتا، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غواتيمالا

ماريا نوي فايزا، الممثلة المقيمة

غوستافو مورا، المنسق المقيم بالنيابة

روبرتو غالفيز، رئيس البرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سوزان كاريبو، ممثلة برنامج متطوعي الأمم المتحدة

جان أرنو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا

إليزابيث غيبونز، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الدكتور إدواردو شتاين، وزير العلاقات الخارجية

بروس هاريس، "كازا أليانسا"

مورين إيفانس، المديرة التنفيذية، المجلس المشترك المعني بخدمات الطفل الدولية

أندريا ساتاويتش، مدير خدمات التبني (Bay Area Adoption Services)

ريد بارنا

المؤسسة الألمانية للتعاون التقني "GTZ"

أطباء بلا حدود

الاتحاد الأوروبي

منظمة العمل الدولية

تيكوم أومان

الراهبة أنخيليكا، (Madres Oblatas)

الأسقف راماسيني

القنصل المكسيكي في تيكوم أومان

إيسكوينتلا

خيسوس نافاس ماسيلا، محافظ المقاطعة

ستانلي بيلاييكس، المدير بوزارة التعليم

السيد لوغان، رئيس البلدية

إدوين أورلاندو، مفوض الشرطة العام، الشرطة الوطنية المدنية

السيد أورينتيس، مشروع المؤسسة الألمانية للتعاون التقني "GTZ"

ممثل مشروع الصندوق المسيحي لرعاية الطفولة

ممثل رابطة التنمية (ADESMA)

رئيسة دار الأمومة في إيسكوينتلا

برناردا رويز، نيابة حقوق الإنسان

ممثل، شؤون السلام

سيليا فيليز، قاضية في محكمة الأسرة

ممثل مكتب النائب العام للأمة

السيدة هيرناندیز، المستشفى الوطني

السفيرة الاجتماعية، مركز الصحة العامة

ممثل جمعية رفاه الأسرة

السيد نيكولاس، الجمعية الثقافية بوغومام كاوينا كل

ممثلة الجماعة النسائية

ممثلة، منسقة شؤون المرأة

كوبان

مؤسسة المرأة المايا في الشمال

الرِّعاوية الاجتماعية

جمعية أصدقاء التنمية من أجل السلام

مدير جمعية رفاه الطفل

مكتب النائب العام للأمة، المنطقة الثالثة

مدعي المقاطعة العام، النيابة العمومية

مفوض الشرطة الوطنية المدنية

محافظ المقاطعة

رئيس البلدية

نائب شؤون الدفاع عن حقوق الإنسان

مديرة المدرسة الرسمية للبنات رقم ١، فيليبا غوميز

مشرف، وزارة التعليم

مدينة غواتيمالا

خوليو أرانغو إيسكوبار، نائب شؤون الدفاع عن حقوق الإنسان

ماريليز دي إيسترادا، شؤون الدفاع عن الطفولة

مارتا ألتولاغيري، رئيسة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان

ممثلو سفارات كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

أدولفو غونزاليس روداس، المدعي العام للجمهورية ورئيس النيابات العمومية

ماركو توليو كاخاس لوبيز، أمين جمعية الرفاه الاجتماعي التابعة لرئاسة الجمهورية

أنخيل كونتي كونخولون، مدير الشرطة الوطنية المدنية

روسالين تويوك، رئيسة لجنة شؤون المرأة والقصَّر والأسرة

نينث مونتينيغرو، رئيسة لجنة متابعة قانون الطفولة

ليونيل لوبيز روداس، رئيس الكونغرس الوطني

ماريو تاراثيرنا، عضو برلمان بلدان أمريكا الوسطى

أوسكار نافارو بونسي، رئيس الهيئة القضائية ومحكمة العدل العليا

ممثلو معهد حقوق الأسرة

- - - - -